

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة
عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من مركز البحوث الاجتماعية والتدريب ودراسات المرأة،
وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يُعمم وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس
الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

271213 261213 13-59794X (A)



بيان

لن تتمكن جمهورية فنزويلا البوليفارية من تلبية الأهداف الإنمائية للألفية

أجرى المرصد الفنزويلي لحقوق الإنسان للمرأة والذي يضم ٤٥ منظمة غير حكومية منتشرة في سائر أنحاء جمهورية فنزويلا البوليفارية وبالتنسيق مع مركز البحوث الاجتماعية والتدريب ودراسات المرأة استبياناً عملياً عن طريق الإنترنت بشأن حالة الأهداف الإنمائية للألفية في البلد. وفيما يلي النتائج التي أسفر عنها ذلك الاستبيان.

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

بالرغم من أن الحكومة أوضحت أنها تقترح من أجل القضاء على الفقر، تدبيراً مستقلاً لدراسة الحالة، لم يقترن إجراء إعادة التوزيع بخطة عملية لإيجاد عمالة منتجة مقترنة بتعليم جيد النوعية وتدريب على الأعمال، مما يعوق تغيير الأسباب الهيكلية للفقر. وإذا تحقق هذا الهدف في أي وقت، فلن يمكن استدامته.

تأنيث الفقر: ليس لدى المعهد الوطني للإحصاء إلا بيانات شاملة تتعلق بالفقر، بيد أنه تنشر في بعض الأحيان أرقام تتعلق برؤساء الأسر المعيشية، وقد ارتفعت من ٢٤ في المائة إلى ٣٩ في المائة في عام ٢٠١١، بينما تبلغ نسبة النساء من السكان ٥٠,٣ في المائة، وتبلغ نسبة الفقراء من السكان ٣١,٦ في المائة. ووفقاً للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بلغت نسبة الأسر المعيشية التي ترأسها النساء في الأسر المعيشية الفقيرة ٢٧,٣ في المائة، والتي يرأسها الذكور ٢١,٨ في المائة في عام ٢٠١٠. وبلغ مجموع دخل الأسر المعيشية التي ترأسها الإناث الفقراء ما يعادل ٥١ في المائة من مجموع دخل رؤساء الأسر المعيشية مما يؤكد من جديد انتشار عدم المساواة. ولا توفر المعلومات الرسمية في جمهورية فنزويلا البوليفارية بيانات بشأن الفوارق في الأجور، كما لم يتم تجهيزها بعد، وهذا ينعكس في المؤشرات الدولية لمنظمة العمل الدولية، حيث لا توجد بيانات بشأن البلد (منظمة العمل الدولية، لحة عامة عن الأعمال ٢٠٠٨: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ٢٠٠٩). ويبدو أن فجوة الأجور لا تقل في الأنشطة الرسمية وغير الرسمية التي تضطلع بها النساء من ذوات الدخل المنخفض، ويقترن ذلك بنتائج خطيرة فيما يتعلق بزيادة تأنيث الفقر في البلد. وتقارن دراسة للقطاع غير الرسمي أعدت باستخدام بيانات من دراسات استقصائية لعينات من الأسر المعيشية، وضع المرأة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٨: فتوصلت إلى زيادة عدد النساء في القطاع غير الرسمي، وانخفاض عدد النساء من العاملات لحسابهن أو ربات الأعمال وزيادة عدد النساء اللاتي يعملن كموظفات، وعاملات، وعاملات لدى الأسرة دون أجر، وتلك هي الفئة الوحيدة فقط التي تزيد فيها نسبة النساء عن الرجال.

ويرتبط تأنيث الفقر وعدم المساواة الجنسانية بالتغيرات في الأسر التي يرأسها أب وحيد أو أم وحيدة، أو مطلق أو مطلقة أو منفصل أو منفصلة؛ أو أباء لا يتمتعون بروح المسؤولية، أو بفجوة الأجر بين الرجال والنساء، أو بممارسة عمليتين أو ثلاثة، أو بتوزيع المهام المنزلية ورعاية الأطفال، وكبار السن والمرضى في الأسرة، أو بحمل المراهقات. ولا تعالج سياسات القضاء على أوجه اللامساواة الاقتصادية سوى النتائج دون الأسباب. ولا توجد خطة لتكافؤ الفرص في العمل، أو في وزارة السلطة الشعبية المعنية بالعمل، أو المعنية بالمرأة والمساواة الجنسانية، حتى مع توقيع جمهورية فنزويلا البوليفارية على ٥٤ من ١٨٩ من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وتوقيعها وتصديقها على ٥٠ منها، بما فيها ما يتعلق بتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء. ولا يشكل موضوع تكافؤ الفرص جزءا من برامج الحكومة، ولا مبدأ "العمل اللائق" بحسب منظمة العمل الدولية.

وتُعد التنمية المستدامة الإطار اللازم للأهداف الإنمائية للألفية. ويجب العمل بشأن هذه الأهداف الإنسانية في إطار منظور حقوق الإنسان. وجميعها يشير إلى النساء والفتيات والمراهقات والبالغين وكبار السن، الذين يشكلون نصف الجنس البشري، ومن ثم ينبغي إدراج المنظور الجنساني في جميع الأهداف الإنمائية للألفية.

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يُبرز هذا الافتقار إلى مؤشر يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة والفتاة. ويعد انعدام الأمن الشاغل الرئيسي لمن يعيشون في فنزويلا، ويتسم بسياق الإفلات من العقاب (لا توجد جزاءات قانونية بشأن ٩٢ في المائة من الجرائم) ويتسم النقاش السياسي بالعنف من مواقع السلطة. ويوما بعد يوم يزداد عدد النساء اللاتي يُقتلن جراء العنف. وبالرغم من اعتماد القانون الأساسي الجديد بشأن حق المرأة في الحياة الخالية من العنف في عام ٢٠٠٦ لم تنته بعد مشاكل العنف ضد المرأة. ويضاف إلى ذلك الافتقار إلى الإحصاءات التي تتيح معرفة وضع المرأة، مما يُعد ضروريا لاتخاذ القرارات المناسبة. وهناك افتقار لإنفاذ القوانين وللتدريب المنهجي للموظفين الذين يجهزون الادعاءات المتعلقة بالعنف ضد المرأة. ويمثل التعيين المؤقت للقضاة ودوران الموظفين مشكلة. وعندما يتخذ القاضي المكلف قرارات مستقلة لا ترضي الحكومة الوطنية يفقد مهنته القضائية أو حتى، كما في قضية ماريا لورديز أفيوني (María Lourdes Afiuni) المشهورة، يُزج به في السجن ويتعرض لكافة أشكال العنف، بما في ذلك الاغتصاب.

التمثيل السياسي: بالرغم من أن دستور فنزويلا ينص في المادة ٢١ على أهمية التدابير الإيجابية بشأن الفئات التي تتعرض للتمييز، يتمثل الإجراء الإيجابي الوحيد المتوخى في القانون

الأساسي للاقتراع والمشاركة السياسية، في تخصيص حصة انتخابية للإناث بنسبة ٣٠ في المائة لممارسة حق الانتخاب، وقد أُلغيت. وعلى هذا تبلغ نسبة النساء في الجمعية الوطنية ١٧ في المائة من الأعضاء، وهناك حاكمتان منتخبتان (أقل من ١٠ في المائة) و ٢٤ من العُمد (٧,٢١ في المائة). والتمثيل البرلماني أدنى منه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٢٤,٥ في المائة) وأدنى من النسبة العالمية وهي ٢٠ في المائة.

العمل المدفوع الأجر: هناك اتجاه هيكلي لتحويل عمل الإناث إلى عمل غير رسمي: فعمل المرأة كربة منزل لا ينشر عنه شيء، كما أن الأعمال التي يضطلعن بها لغرض المساعدة دون الحصول على أجر تجعلهن الفئة الوحيدة التي تزيد نسبة النساء فيها عن الرجال، والمكان الذي يمارسن فيه العمل (المساكن وأكشاك البيع) وحجم الشركة (نسبة عالية من النساء يعملن في شركات يملكها رب عمل واحد). وفيما يتعلق بفجوة الأجور بحسب نوع الجنس وسنوات الدراسة، يلاحظ أنه في فترة دراسة استغرقت من صفر إلى خمس سنوات بلغت نسبة الأجر ٧٩,٣ في المائة، وفي فترة دراسة استغرقت من ٦ إلى ٩ سنوات بلغت النسبة ٨٠ في المائة، وفي فترة دراسة من ١٠ إلى ١٢ سنة بلغت النسبة ٨٧,٨ في المائة؛ وفي فترة دراسة من ١٣ سنة أو أكثر، بلغت النسبة ٨٩ في المائة لعام ٢٠١١ (طبقاً لبيانات مستمدة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي). وتكشف الأرقام أن المشاركة في النظام التعليمي لا تقضي على أوجه اللامساواة الجنسانية من حيث الحصول على الدخل. وينبغي أن يكون الهدف هو المساواة الجنسانية القائمة على حقوق الإنسان والموجهة إلى تمكين المرأة. ويجب إدراج القضاء على العنف ضد المرأة والفتاة بشكل واضح.

الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات

يلاحظ تصرف يميل إلى الإبقاء على معدل وفيات الأمهات عند ٥٥ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء المسجلين، وهو رقم يزيد ٥ مرات عن الرقم الذي حددت الأهداف الإنمائية للألفية تحقيقه بحلول عام ٢٠١٥، مما يستدعي خفضاً بمقدار ثلاثة أرباع. ويحتفظ المعدل بنفس القيمة التي كان عليها في عام ١٩٩٠. ولا توجد سياسة تتعلق بصحة النساء، أو برامج تلبي طلباتهن من حيث مهمة دورات حياة كل منهن، ومركزها الاجتماعي، وأصلها العرقي، وتوجهها الاجتماعي.

حمل المراهقات: تبلغ نسبة وفيات الأمهات المراهقات ما يقدر بـ ١٤ في المائة، وهذا رقم يسبب القلق في البلد إذ يوجد أكثر من ٦ ملايين مراهقة و ٣١,٦ في المائة في حالة الفقر. وأبلغ المعهد الوطني للإحصاءات بتصحيح معدل الخصوبة لعام ٢٠٠٩ للفئة العمرية من ١٥ إلى ١٩ سنة ليصبح ٨٩,٤٠ في المائة لكل ١ ٠٠٠ من السكان، على الصعيد

الوطني وهذا يفوق متوسط المعدل في المنطقة. وبالرغم من وجود عدد من البرامج والبعثات التي تحصل على ميزانيات مرتفعة، إلا أن النتائج سيئة جدا.

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا وأمراض أخرى

لم تتم تلبية جميع هذه الأهداف المتعلقة بالصحة: فهناك انتشار متزايد لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأبلغ البرنامج الوطني المعني بالإيدز/الأمراض المنقولة جنسيا عن وجود ١١ ٠٠٠ حالة جديدة كل عام، مع الإخفاق في إيصال الأدوية والتغطية. وقد أفادت النشرة الوبائية، التي نشرتها وزارة السلطة الشعبية المعنية بالصحة بالنسبة لشهر آب/أغسطس ٢٠١٣ بزيادة تبلغ نسبتها ٨٨,٢١ في المائة في عدد حالات الإصابة بالملاريا، وهو أعلى رقم مسجل في ٧٠ سنة، طبقا لجمعية الصحة العامة الفنزويلية. والإصابة بالسل، التي كان البلد قد قضى عليها في مطلع الستينيات، لا تزال في ارتفاع. وثمة أوجه قصور من حيث الوقاية والمراقبة، إلى جانب انعدام الكفاءة والفساد، ويقترن ذلك بعملية مستمرة للابتعاد عن الطابع المؤسسي والمركزية مما يؤثر في جودة البرامج والخدمات.